



كلية التربية الاساسية

القسم : التاريخ

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : م.م حنين رافع عودة

اسم المادة باللغة العربية : تأريخ الوطن العربي المعاصر

اسم المادة باللغة الإنجليزية : History of the contemporary Arab world

اسم المحاضرة السابعة باللغة العربية: التطورات السياسية في مصر .

اسم المحاضرة السابعة باللغة الإنكليزية : Political developments in Egypt.

محتوى المحاضرة السابعة

...التطورات السياسية في مصر .

مصر خلال الحرب العالمية الأولى :

وقعت مصر تحت الاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٨٢، وقد هيئات الحرب العالمية الأولى فرصة امام هذا الاحتلال ليشدد قبضته على مصر فأعلنت سلطاته الاحكام العرفية في مطلع تشرين الثاني ١٩١٤، ولما دخلت الدولة العثمانية - وكانت صاحبة السيادة الاسمية على مصر - الحرب إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء فرضت بريطانيا نظام الحماية على مصر كانون الأول عام 1914، وقطعت آخر العلاقة التي تربطها بالدولة العثمانية ولجأت بريطانيا تحت ستار ظروف الحرب إلى فرض قيود شديدة على الحريات فوضعت رقابة على الصحف ومنعت الاجتماعات العامة وقامت بجملة اعتقالات واسعة أسفرت عن زج أعداد كبيرة من المواطنين في السجون والمعتقلات، كما نفت عدد آخر دون إجراء تحقيق معهم أو محاكمتهم .

واتخذت بريطانيا من صر قاعدة حربية مكنتها من تجهيز حملات ضد فلسطين وسوريا، وأرغمت المصريين على القتال إلى جانبها، كما سخرت العمال المصريين في تعبيد الطرق، وحمل التموينات، ومد سكة حديد سيناء، وقد وصل عدد هؤلاء في أواخر الحرب إلى قرابة مليون رجل كانوا يأخذون قسرا بحجة انهم متطوعون ولقي كثير منهم حتفهم في سوح القتال، بينما أصيب آخرون منهم بأمراض وعاهات أقعدتهم عن العمل ولم تكن سيطرة بريطانيا على مصر تقتصر على الناحية السياسية فحسب، بل تعدتها إلى سيطرتها على الناحية الاقتصادية، فلما اندلعت الحرب العالمية الأولى، شددت بريطانيا من قبضتها على الاقتصاد المصري، فعمدت إلى ما يشبه مصادرة المحاصيل الزراعية والمواشي، إذ استولت عليها بأثمان بخسة، وابتزت اموالا طائلة من المصريين بحجة انها تبرعات للصليب الاحمر البريطاني، وكانت تؤخذ بالترغيب تارة وبالتهديد تارة اخرى . ومن جهة اخرى ادت الحرب الى حدوث كساد شديد في مصر، اذ طرأ هبوط حاد على اسعار القطن وهو المحصول الرئيس لمصر، في بداية الحرب، مما الحق خسائر فادحة بالمزارعين . كما عانى الشعب المصري من ارتفاع شديد في اسعار السلع الاستهلاكية ولاسيما اسعار الحبوب والمنسوجات والوقود . ولم تقف معاناة المصريين عند هذا الحد بل تجاوزتها الى سوء معاملة القوات البريطانية لهم .

العلاقات المصرية البريطانية بين الحربين :

ترقب الشعب المصري بفارغ الصبر انتهاء الحرب ، على أمل تحقيق مطالبه في الاستقلال ، لاسيما وان حق تقرير المصير الذي كان قد اعلنه الرئيس الامريكي ولسن ،جذب انتباه المصريين وبعث فيهم الامل وغدوا ينتظرون ان تطبقه بريطانيا . لكن ما حدث هو ان بريطانيا لم تغير في شيء من سياستها إزاء مصر عقب الحرب ،وعلى العكس من ذلك كانت المؤشرات تدل على إن بريطانيا عازمة على إحكام سيطرتها على مصر من خلال

الزيادة المضاعفة لموظفيها في مصر ، وإصدار قوانين جديدة تهدف لتكريس وجودها هناك ، بل حاولت إنزال مصر إلى مرتبة المستعمرة

كما شهدت الفترة نشاطا واضحا للحركة الوطنية في مصر ، وتآلف وفد مصري من ثلاثة أشخاص برئاسة سعد زغلول ، وطلب في 11 تشرين تشرين الثاني ١٩١٨ ، من (وينجت) المندوب السامي البريطاني في مصر ، تحديد موعد للاجتماع بهدف التباحث في امكانية سفر وفد مصري الى لندن لعرض مطالب بلاده على الحكومة البريطانية ، وانعقد اجتماع بعد يومين من تقديم الطلب ، حضره عن الجانب المصري تسعة أعضاء برئاسة سعد زغلول ، طرحت خلاله مطالب مصر ، وكانت تتركز في الاستقلال التام وإلغاء الأحكام العرفية ورفع الرقابة عن الصحف والمطبوعات ، وفي اثناء ذلك افلح الوفد في إضفاء الصفة الشرعية على تمثيله للشعب بأن حصل توكيل منه ، ولو ان السلطات البريطانية تصدت لهذه العملية وحاولت عرقلتها طلب سعد زغلول في ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٨ ، الى قيادة الجيش البريطاني - بوصفها الجهة المسؤولة عن منح تراخيص السفر نظرا لسريان مفعول الأحكام العرفية - السماح له ولزملائه بالسفر إلى بريطانيا ، لكن قيادة الجيش رفضت الاستجابة لطلبه واقترحت بدلا من ذلك ان يقدم الوفد مقترحاته الى المندوب السامي مباشرة واشترطت فيها الا تشكل أي تدخل في نظام الحماية .

ونتيجة للتعنت البريطاني وعدم السماح للوطنيين المصريين بالسفر الى اوربا لعرض مطالبهم المشروعة ، استقالت الوزارة المصرية برئاسة رشدي باشا في مطلع آذار ١٩١٩ وقد كان رشدي متعاطفا مع المطالب الوطنية . واحتج الوفد على تلك السياسة ، وقام في 4 آذار ١٩١٩ برفع مذكرات الى رؤساء البعثات الاجنبية في مصر احتج فيها على منع بريطانيا حضور ممثلين عن مصر الى مؤتمر الصلح وممارستها ضغطا على رشدي باشا انتهى بأستقالته ، وبالنظر للرقابة المفروضة على الصحف ، اضطر الوفد الى ان ينشر صور تلك المذكرات في منشورات وزعت في مختلف ارجاء مصر ، وفعلت تلك المنشورات فعلها في دفع الشعب الى تأييد الوفد ، والوزارة المستقيلة ، وتوالى وصول وفود تمثل الشعب الى بيت الامة وهو الاسم الذي اطلق على منزل سعد زغلول - لاعلان التضامن مع الوفد

نفي سعد زغلول وقيام ثورة ١٩١٩ :

رات السلطات البريطانية في مذكرات الاحتجاج التي رفعها الوفد الى رؤساء البعثات الاجنبية تحريضا على المقاومة ضدها وتعزية لسياستها امام الرأي العام ، فما كان منها الا ان القت القبض على سعد وثلاثة من رفاقه في 8 آذار ١٩١٩ وابعدهم في اليوم الثاني الى جزيرة مالطا التي اختيرت منفأ لهم . كان اعتقال سعد ورفاقه بمثابة الشرارة التي أوقدت نار ثورة ١٩١٩ ، تلك الثورة التي لم تكن من تخطيط أي من الاحزاب التي كانت تعمل في مصر منذ ما قبلالحرب العالمية الاولى ، وانما كانت من صنع جماهير الشعب العربي في مصر ، الذي قاسي من وطأة الاحتلال وصمم على نيل الاستقلال التام .

وفي الامكان ان نقسم مراحل الثورة الى مرحلتين : الاولى هي مرحلة الثورة التي نشبت في آذار ١٩١٩ في اعقاب نفي سعد زغلول ورفاقه الى مالطا وهي مرحلة قصيرة زمنيا " ، اتسمت بمواجهتها مقاومة شديدة من قبل القوات

البريطانية وبأشترك جماهير الفلاحين فيها مشاركة فعلية ،وتخللها تأسيس حكومات وطنية وتشكيل مجالس وطنية مستقلة عن القاهرة ،اما المرحلة الثانية ،فقد بدأت في نيسان ١٩١٩ وهي مرحلة طويلة امتازت بتخلي الفلاحين عن الثورة ،واقترارها على قطاعات الطلبة والعمال والموظفين والمحامين ،وبتركزها في المدن .
انتشار الثورة

سرى نبأ اعتقال سعد ورفاقه ببطء وتناقض لان القيادة العسكرية البريطانية حظرت على الصحف نشر ايه انباء عنه لكن تناهى الى اسماع الطلبة في اليوم الثاني 9 آذار فقرروا الاضرار عن الدراسة ،وخرجوا الى الشوارع تتقدمهم الاعلام وهم يهتفون بحياة مصر والوفد وسعد وبسقوط الحماية البريطانية ،واتسع نطاق الاضراب ليشمل طلبة الازهر والمعاهد العالية وبعض المدارس الثانوية ،فضلا عن جماهير غفيرة اخرى من الشعب انتظمت في مظاهرات طافت شوارع وميادين القاهرة .

وتوالى الاضرابات في الايام الاخرى وانظم اليها المحامون وموظفو محطات القطار وسائقي سيارات الأجرة مما أدى إلى شل حركة المواصلات ،وأقفلت المحال التجارية أبوابها. قابلت السلطات البريطانية تلك الثورة بالعنف وأطلقت في يوم 10 آذار ١٩١٩ النار على المتظاهرين مما أدى إلى مقتل عدد منهم . بلغت التظاهرات ذروتها في 17 آذار عندما اخترقت تظاهرة ضخمة شوارع القاهرة وشارك فيها مختلف فئات الشعب ،ودفعت أساليب القمع التي ، استخدمتها السلطات البريطانية ضد المتظاهرين ، إلى لجوئهم إلى المعاملة بالمثل ،فأقاموا الحواجز في الطرق ،وحفروا الخنادق ،وشرعوا بمهاجمة مراكز الشرطة وتخريب سكك الحديد وأسلاك الهاتف ،واتسع نطاق الثورة ليشمل المدن المصرية الأخرى كالاسكندرية وطنطا . كان رد فعل المحتلين البريطانيين على الثورة عنيفا ،اذ استخدموا ضدها اقوى أسلحة الفتك والدمار من طائرات ورشاشات ،كما أقاموا محاكم عسكرية لمحاكمة الثوار ،وإزاء اشتداد الهجمات ضد الخطوط الحديدية – وكانت تشن عادة في الليل - أصدرت القيادة البريطانية امرا حددت بموجبه تنقلات المواطنين ،فمن ذلك انها منعتهم من مغادرة دورهم بين الساعة التاسعة مساء والساحة الرابعة صباحاً قررت الحكومة البريطانية امام احتدام الثورة تعيين احد كبار قادتها العسكريين وهو اللبني مندوبا ساميا فوق العادة في مصر خلفا لـ (وينجت) الذي كان قد غادر مصر في ٢١ كانون الثاني ١٩١٩ ،بناء على استدعاء من حكومته

وربما كان اختيار اللبني بالذات في هذا الظرف يرجع الى تعليق الدوائر البريطانية اهمية على سمعته العسكرية واستغلالها في إشاعة جو من الإرهاب وبالتالي تصفية الثورة ،وحري بالذكر ان اللبني كان قد نال شهرة كبيرة ابان الحرب العالمية الاولى ،فكان قائد حملة فلسطين وسوريا ،وهو ايضا القائد العام للقوات البريطانية في مصر منذ حزيران ١٩١٧ .

انبرى اللبني الذي وصل القاهرة في اواخر آذار ١٩١٩ ،مزودا بصلاحيات واسعة لكبح جماح الثورة بالقوة ،وان كان قد اصطنع المسالمة فأدلى بتصريحات مفادها انه قد عقد العزم على انتهاء الاضطرابات – كما وصف الثورة – التي تشهدها مصر ،لكن تلك التصريحات لم تقلح في تثبيط عزيمة الثوار .
استندت سياسة اللبني الى إجراءات أهمها :

1- العمل على تأكيد الحماية البريطانية على مصر والسعي إلى الحصول على تأييد دولي لها

2 - إنهاء الثورة .

3- تشكيل حكومة مصرية من عناصر اقل عدا لبريطانيا . 4- رفع الحظر عن سفر الزعماء المصريين إلى أوربا . وهو إجراء قصد به تهدئة الثورة

الإفراج عن سعد وسفره إلى باريس :

أصدر اللبني قرارا في 7 نيسان ١٩١٩ باشاء، بالإفراج عن سعد ورفاقه وبالترخيص بسفر القادة المصريين ،وعد هذا الإجراء بمثابة نهاية المرحلة الايجابية من الثورة .وتشكلت وزارة جديدة برئاسة رشدي باشا، وكانت تحظى بقدر من التأييد الشعبي نتيجة لتعاطفها مع الوفد .

غادر عدد من رجال الوفد القاهرة في 11 نيسان في طريقهم إلى مالطا وهناك انضم اليهم سعد ورفاقه ،ومن ثم واصلوا سفرهم إلى باريس ،وعقب وصول الوفد ميناء مرسيليا في ١٨ نيسان ،حاول سعد عقد لقاء مع الرئيس الأمريكي ولسن ،لكن محاولته منيت بالفشل بل ان الأخير اعترف بالحماية البريطانية على مصر .وقد اثار اعتراف ولسن بالحماية البريطانية على مصر صدمة شديدة في مصر ،وتلتها صدمات أخرى عندما اقر مؤتمر الصلح بباريس تلك الحماية .

لجنة ملنر :-

استقر رأي الحكومة البريطانية على إيفاد لجنة إلى مصر للتحقيق في أسباب الثورة .وقد أعلن عن تشكيلها بصورة رسمية في لندن ف ٢٢ أيلول ١٩١٩ برئاسة اللورد ملنر، وزير المستعمرات البريطاني ،كان رد فعل الشعب المصري تجاه تشكيل اللجنة سريعا" وعنيفا وانتشرت مظاهرات صاخبة في القاهرة ، هتفت بالاستقلال وبسقوط لجنة ملنر .ومهما يكن الأمر فقد وصلت اللجنة إلى مصر في أوائل كانون الأول ١٩١٩،فسارع الشعب العربي في مصر إلى الإعراب عن سخطه لقدمها ،فأضرب الطلبة عن الدراسة ، وانطلقت مظاهرات كبيرة في العديد من المدن المصرية ،وتوالى الإضرابات والاحتجاجات ضد اللجنة مماد بالسلطات البريطانية إلى إعادة فرض الرقابة على الصحف

ترافق مع زيارة لجنة ملنر الى مصر وقوع حادثين ساعدا على عزلتها : الأول :اعتداء الجنود البريطانيين على الأزهر في ١١ كانون الأول ١٩١٩،والثاني صدور بيان موقع من ستة أعضاء من الأسرة المصرية الحاكمة يدعوا إلى استقلال مصر استقلالا تاما" ودون قيد أو شرط ،وقد أرسل هؤلاء خطابا بهذا المعنى إلى ملنر

أمضت اللجنة زهاء ثلاثة أشهر في مصر درست خلالها أوضاع مصر بشكل عام وأسباب الثورة بشكل خاص .وكان السلطان فؤاد ووزراءه هم المصريين الوحيديين الذي اتصلوا بها .

غادرت اللجنة مصر في ١٨ آذار ١٩٢٠ ،وورد في التقرير الذي أعدته اللجنة ان الحالة في مصر في غاية الخطورة ،واعترف التقرير بمسؤولية الحكومة البريطانية عن الثورة .وانتهت اللجنة الى نتيجة مفادها هي ان مصر لن تتفاوض مع البريطانيين الا من خلال سعد زغلول .

وقد جرت خلال عام ١٩٢٠ مفاوضات مصرية – بريطانية ،لم تسفر الى نتيجة ايجابية بعد ان تقاطعت وجهات النظر بين الجانبين ووصلوا الى طريق اللاعودة ،وبدا في مطلع ١٩٢١ ان تغييرا قد طرأ على السياسة

البريطانية، فقد ابلغت الحكومة البريطانية السلطان فؤاد في ٢٦ شباط ١٩٢١، برغبتها في تبادل وجهات النظر حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان للبحث في امكانية استبدال نظام الحماية بعلاقات من نمط جديد، ووفقا لذلك تشكلت وزارة جديدة في مصر في اواسط آذار ١٩٢١ برئاسة عدلي يكن، كان في مقدمة مهماتها استئناف المفاوضات عرض عدلي على سعد الاشتراك في المفاوضات ووافق الاخير على ذلك فقدم الى مصر من باريس في 4 نيسان ١٩٢١. لكن خلاف سرعان ما دب بين سعد وعدلي، اذ اصر الاخير على ان يقود بنفسه دفعة المفاوضات بوصفه رئيسا للحكومة، فيما طالب سعد بأن تكون رئاسة المفاوضات له بأعتباره ممثلا عن الشعب. وقد أدى الخلاف الى حدوث اول انقسام في صفوف الوفد، ومهما يكن من امر فقد تشكل وفد المفاوضات برئاسة عدلي يكن، ووصل هذا الى لندن في ١١ تموز ١٩٢١، وبدأ محادثاته مع كيرزن وزير الخارجية البريطانية، وقد استغل البريطانيون الخلاف الذي نشب بين سعد وعدلي، وتشددوا في شروطهم، وعلى اية حال، انتهت المفاوضات الى الإخفاق بسبب إصرار البريطانيين على الاحتفاظ بقواتهم في مصر، ولبروز خلافات حول مسألة الإشراف على السياسة الخارجية لمصر.

وعاد عدلي الى مصر في مطلع كانون الأول ١٩٢١ ورفع تقريراً الى السلطان البريطاني، واتبعه بتقديم استقالته في 8 كانون أوضح فيه استحالة قبول المشرّد الأول من العام نفسه. كان اللبني قد قابل السلطان فؤاد قبل يومين من عودة عدلي الى مصر وسلمه بلاغاً يتضمن ايضاحات حول سياسة الحكومة البريطانية ازاء مصر جاء فيه: (ان الحكومة البريطانية تتمسك بأبقاء قوات عسكرية في مصر، وبأشتراك مستشارين بريطانيين في وزارتي المالية والعدل، وبأنها تصر على الاحتفاظ بنفوذها في مصر). وقد ناشد سعد في نداء وجهه الى الشعب في 7 كانون الاول ١٩٢١ بمواصلة النضال. وندد بالبلاغ البريطاني ودعا الى عقد اجتماع في ٢٣ كانون اول من العام نفسه

نفي سعد زغلول للمرة الثانية :

اتخذت السلطات البريطانية من موقف سعد ذريعة لاعتقاله، فأعتقلته بصحبة عدد من رفاقه في اليوم المحدد للاجتماع ونفته الى جزيرة (سيشل) الواقعة شمال شرق مدغشقر، وبقي فيها بعض الوقت، قبل نقله الى جبل طارق في ١٨ آب ١٩٢٢، على اثر تدهور حالته الصحية، قابل الشعب العربي في مصر اعتقال سعد بمشاعر السخط، فنظم العديد من التظاهرات ضد السلطات البريطانية. وفي الوقت نفسه افسح نفي سعد الذي كان يمثل من وجهة النظر البريطانية الاتجاه الثوري، المجال امام الحكومة البريطانية للوصول الى اتفاق مع العناصر الاقل ثورية، اذ بدأ اللبني اتصالات مع الجانب المصري اسفرت عن التوصل الى مشروع اتفاق في مستهل عام ١٩٢٢، نص على ان تشكل وزارة برئاسة عبد الخالق ثروت مقابل موافقة الحكومة البريطانية على الغاء الحماية، والاعتراف باستقلال مصر مع احتفاظ بريطانيا بعدد من الامتيازات في مصر.

وتنفيذا لهذا الاتفاق اصدرت بريطانيا تصريحاً من جانب واحد في ٢٨ شباط عام ١٩٢٢، الغت بموجبه الحماية، واعلنت استقلال مصر، واحتفظت فيه لنفسها بأربع نقاط ارتئى ان تكون مدار مفاوضات المستقبل بينها وبين مصر وهي كالآتي :

١- تأمين المواصلات البريطانية في مصر

٢- حماية مصر ضد كل تدخل اجنبي

3- حماية مصالح الاجانب والاقليات

4- السودان .

عد الغاء نظام الحماية بمثابة اهم نتيجة من نتائج ثورة عام ١٩١٩، ولو ان غالبية الشعب العربي في مصر قابلت تصريح ٢٨ شباط بالحذر الشديد ، ولاسيما وانه كان قد مهد لاصداره بنفي سعد ورفاقه ، فلم يكن من السهل اقناع هذه الغالبية بأن سياسة يمهد لها بنفي زعيم البلاد يكون فيها خير للامة . وقد شن حزب الوفد حملة عنيفة على ذلك التصريح ووصف الاستقلال الناتج عنه بأنه (الاستقلال مع العار).

وفي تلك المرحلة مرت مصر بتطورات جديدة تمثلت بهبوط المد الثوري الذي افرزته ثورة ١٩١٩ وظهور تكتلات سياسية انشغلت بالتنافس على السلطة وذلك ما ترتب عليه اقضاء للقوى الشعبية في مصر واهملت الشؤون الاجتماعية والاقتصادية وكان الغاء الحماية بمثابة الايدان بعودة المنافسة القديمة بين القصر ورجال الحركة الوطنية ، وعندما صدر الدستور المصري في ١٩ نيسان ١٩٢٣، حصل الملك فيه على امتيازات عديدة ليفرض من خلاله وصاية جديدة على الوزارة المصرية. وكان من نتائج الخلاف الحاصل بين الملك والوزارة ان قدم عبد الخالق ثروت استقالته بسبب الخلاف بينه وبين الملك حول بعض المسائل الدستورية. وظهرت في مصر دعوه قويه للافراج عن سعد اذ اصبح الافراج عنه مطلباً جماهيرياً ولم تستطع الحكومة البريطانية اغفال تلك المطالب فأقرجت عنه في عام ١٩٢٣، وعندما جرت انتخابات ١٩٢٢ حصل حزب الوفد فيها على الأغلبية وكلف سعد زغول بصفته زعيم لحزب الاغلبية بتشكيل الوزارة التي المصعد للافراج عرفت بـ (وزارة الشعب).

الا ان تلك الوزارة لم يقدر لها ان تستمر طويلا ، ولاشك ان من ابرز الأزمات التي تعرضت لها تلك الوزارة قد تمثلت بمقتل القائد البريطاني (لي ستاك) الذي كان ممثلاً لبريطانيا في السودان وذلك في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤ ومارافقه من نتائج تمثلت بتسليم المندوب السامي البريطاني مذكرة الى حكومه س سعد زغول في ٢٢ تشرين الثاني ضمنها عدة مطالب منها

- ١- تقديم اعتذار رسمي عن الحادث
- ٢- البحث عن الجناة وانزال اقصى العقوبات بهم .
- ٣- فرض حظر على كل التظاهرات السياسية .
- ٤ - دفع غرامة مالية مقدارها نصف مليون جنيه
- ٥- سحب الموظفين المصريين من السودان خلال ٢٤ ساعة على اعتبار انهم محرضين للسودانيين على الثورة ضد البريطانيين.

وقد استجاب سعد لبعض تلك المطالب فيما رفض بعضها الآخر ، ونتيجة لذلك اوعزت الحكومة البريطانية الى حكومة السودان المؤلفة من موظفين بريطانيين باخراج جميع وحدات الجيش المصري من السودان . وقد احتج سعد على ذلك الاجراء بتقديم استقالته في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٤.

اتسمت الفترة التي اعقبت استقالة وزارة سعد زغول بمجيء حكومات وصفت بالرجعية واستسلمت لمطالب بريطانيا مثل وزارة احمد زيور التي بدأت حكمها بالموافقة على جميع مطالب الانذار البريطاني الذي رفضه سعد من قبل . وفي عام ١٩٢٧ توفي سعد زغول وتركت وفاته فراغا سياسيا ومنحت الانكليز الفرصة للتفاوض مع المصريين .

معاهدة عام 1936:

في عام 1935 قامت إيطاليا باحتلال اثيوبيا ونتيجة لذلك رأت مصر ان من الافضل لها الوصول الى اتفاق مع بريطانيا خشية وقوعها تحت السيطرة الايطالية، ومن جهة أخرى شعرت بريطانيا بضعف مركزها في مصر بالرغم من تواجد قواتها فيها، وبدأت محادثات تمهيدية في القاهرة في اوانل اذار 1936 ترأس الجانب المصري مصطفى النحاس (الذي خلف سعد زغلول في زعامة الوفد) بينما ترأس الجانب البريطاني (لامبسون)، انتهت المباحثات في ٢٦ اب ١٩٣٦ بالتوقيع على معاهدة نصت على ان تضع مصر موانئها ومطاراتها دة نص بريطاني في تضيع موت مروان المطارات ووسائل مواصلاتها تحت تصر ان تسحب بريطانيا قواتها الى منطقة القناة اما بالنسبة للسودان فقد تضمنت المعاهدة استمرار الحكم الثنائي فيه وعلى الرغم من تحقيق المعاهدة بعض المكاسب التي كان من شأنها التقليل من فرص الاحتكاك بين مصر وبريطانيا والغائها الامتيازات الاجنبية خلال فترة وجيزة، فأن المعاهدة لم تكن سوى حماية مقنعة لبريطانيا على مصر على الرغم من الهالة الاعلامية التي احاطها حزب الوفد ومناصريه ووصفه اياها بـ (معاهدة الشرف والاستقلال).